جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسا العليا
قسم قانون المرافعات

الرقابة القضائية اللاحقة على أحكام التحكيم
«دراسة تطبيقية مقارنة»
حول طرق مراجعة أحكام التحكيم
في القانون الإنجليزي والمصري والكويتي والأنظمة الدولية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في القانون

مقدمة من الباحثة

نجلاء أحمد عيسى علي أحمد الغيص

لجنــة المناقشــة والحكــم على الرســالة:

الأستاذ الدكتور/ أحــمــد السيــد صــاوي رئيساً ومشرفاً
أستاذ قانون المرافعات وعميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة الأسبق

الأستاذ الدكتور/ أسامة أحمد شوقى المليجى عضــــواً
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ الأنـصـارى حسن النيدانى عضــــواً
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل الكلية الأسبق لشئون التعليم والطلاب بكلية الحقوق – جامعة بنها

١٤٤٢هـ – ٢٠٢١ م

Facutly of Law
Cairo University

Postgraduate studies
Department of Procedure Law

judicial Oversight subsequent to Arbitration Provisions An Applied, Comparative StudyOn Local Legislations between Britain, Egypt and Kuwait and International Regulations

Thesis for a PhD in Law

Introduction by the Researcher

Najla Ahmed Issa Ali Ahmed Al-Ghais

The discussion and judgment committee on the thesis:

Prof. Dr. Ahmed Al-Sayed Sawy **Professor of pleading law and former dean of the Faculty of Law at Cairo University.**	**president and supervisor**
Prof. Dr. Osama Ahmed Shawky El-Meligy **Professor and Head of the Department of Procedural Law, Faculty of Law - Cairo University.**	**Member**
Prof. Dr. Al-Ansari Hassan Al-Nidani **Professor and Head of the Department of Procedure Law, and Former Vice-Dean for Education and Student Affairs, Faculty of Law - Benha University.**	**Member**

2021 AD

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ(١)﴾

صدق الله العظيم

(١) الآية (٨) من سورة المائدة

شكر وتقدير

الشكر لله والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن أكرمني بنعمة العلم ومنّ عليّ بإتمام هذه الدراسة. والصلاة والسلام على شفيعنا يوم الدين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير وأسمى معاني الامتنان إلى صاحب العلم الكبير الفقيه الجليل سعادة **الأستاذ الدكتور/ أحمد السيد صاوي** - العميد الأسبق وأستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وتقديره الظروف التي مررت بها والتي حالت دون سرعة إنجازها.

ولن أنسى أبداً ما حييت مشاعر الأبوة التي أحاطني بها وكرم أخلاقه وتواضعه وكلماته الطيبة وتوجيهاته وإرشاداته التي كان لها أبلغ الأثر في نفسي وفي تطور أسلوب فكري في البحث، بارك الله فيه ورضي عنه وأكرمه بسعادة الدارين وجزاه عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى المستشارة الفاضلة زليخة الحبيب رئيسة قطاع المكتب الفني لرئيس إدارة الفتوى والتشريع بدولة الكويت على تشجيعها الدائم لي، وتقديرها وتفهمها الجم طوال فترة إنشغالي في البحث وإعداد الرسالة، فجزاها الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

والشكر موصول لكل من شجعني ودعمني ولو بكلمة ونفعني بعلمه.

الإهداء

إلى الشجرة الطيبة الوارفة الظلال ... إلى مصدر فخري واعتزازي

وطني الكويت

إلى الروح الجميلة التي أفتقدها في كل لحظات حياتي، وأرجو لقاءها في الجنه

فقيدي ابني عبدالرحمن

إلى من في وجودها حياة وملاذ، ودعواتها نبراس ونجاة، وتحت أقدامها الجنة

أمي الحبيبة

إلى من غمرنا بعطفه وحنانه ودعمه طيلة حياتنا

والدي الغالي

إلى من منحني قلبه، وشاطرني الألم والأمل والحلم

زوجي الغالي

إلى من شدّ من أزري ورفع معنوياتي

دائماً أختي عبير وأخي عيسى

إلى الأقمار التي تضيء حياتي ... إلى قرة عيني جعلهم الله في

ودائعه أبنائي عبدالعزيز وآمنه وعبدالله

إلى كل من يعمل بإخلاص واضعاً خشية الله نصب عينيه

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

" لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا"(١)

يقول الحق تبارك وتعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا"(٢)

إن من أهم مهام الدولة هو تطبيق العدالة، ومن شأن هذا أن يجعل على عاتقها التزاماً بالبحث وإيجاد الوسائل الفاعلة والناجحة لتسوية المنازعات(٣)، حيث يعد هذا الدور دوراً حيوياً في استقرار العلاقات القانونية ودعامة أساسية في إشباع روح العدالة في المجتمع.

ويأتي التحكيم في مقدمة الوسائل التي طرحها الفكر القانوني لحسم المنازعات سواء الداخلية منها أو الناشئة في إطار العلاقات التجارية الدولية، حيث يعمل إلى جانب قضاء الدولة في تحقيق العدالة المرجوة بالالتجاء إليه من قبل أطراف الخصومة كنظام قانوني يعمل في إطار يتسم بالمرونة في ظل الضوابط القانونية المقررة.

وفي ظل الرغبة في تخفيف العبء عن قضاء الدولة وما يتسم به من طول في إجراءات التقاضي وعلانيتها، أصبحت العديد من دول العالم تعنى بموضوع التحكيم، وتحيط المؤسسات الوطنية درجة كبيرة من الرعاية حتى اتسع نطاقه ليشمل كافة مجالات الحياة العملية، كما شهدت الآونة الأخيرة حركة تشريعية وفقهية نشطة في مختلف الدول التي أفردت بعضها قانوناً مستقلاً للتحكيم، وذلك

---

(١) الآية (٤٨) من سورة المائدة.

(٢) الآية (٨٥) من سورة النساء.

(٣) للتفصيل بصدد وسائل فض المنازعات والدور الخلاق النظام التحكيمي، راجع الموقع الالكتروني التالي على شبكة الانترنت:

Creative Dispute Resolution, http://www.constructiondisputes-cdrs.com/creativedispute-resolution-proc.htm#DISPUTEREVIEWBOARDS, p.7.

رسالة

«الرقابة القضائية اللاحقة لمراجعة أحكام التحكيم»

دراسة تطبيقية مقارنة

قائمة المحتويات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة:.....	١
نطاق الدراسة ودوافعها:.....	٦
إشكالية الدراسة وأهميتها:.....	١٠
منهج وخطة الدراسة:.....	١٣
الفصل التمهيدى	
ماهية حكم التحكيم ... آثاره ... والاتجاهات الفقهية والتشريعية حيال الرقابة القضائية عليه	١٤
المبحث الأول: ماهية حكم التحكيم وآثاره.....	١٥
المبحث الثاني: الاتجاهات الفقهية والتشريعية حيال الرقابة القضائية اللاحقة على أحكام التحكيم.....	٣٧
المطلب الأول: الاتجاهات الفقهية حيال الرقابة القضائية اللاحقة على أحكام التحكيم.....	٣٩
الفرع الأول: الاتجاه المعارض لرقابة القضاء على أحكام التحكيم.....	٣٩
الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد لرقابة القضاء على أحكام التحكيم.....	٤٣
المطلب الثاني: الاتجاهات التشريعية حيال الرقابة القضائية اللاحقة على أحكام التحكيم.....	٥٢
الفرع الأول: الاتجاهات التشريعية الموسعة والمقيدة لطرق الطعن على أحكام التحكيم.....	٥٣
أولاً: الاتجاه الموسع لطرق الطعن على أحكام التحكيم....	٥٣

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
ثانياً: الاتجاه المقيد لطرق الطعن على أحكام التحكيم.....	٥٧
الفرع الثاني: الاتجاه التشريعي المعتنق لدعوى البطلان كطريق مستقل لمراجعة أحكام التحكيم.....	٦٣
الباب الأول	
الرقابة القضائية من خلال طرق الطعن العادية وغير العادية في أحكام التحكيم	٧١
الفصل الأول	
الطعن في أحكام التحكيم بالطرق العادية	٧٣
المبحث الأول: استبعاد نظام المعارضة في أحكام التحكيم.	٧٤
المبحث الثاني: نظام الطعن بالاستئناف في أحكام التحكيم.	٧٧
المطلب الأول: نظام الطعن بالاستئناف في أحكام التحكيم في التشريعين الإنجليزي والمصري.....	٧٩
الفرع الأول: نظام الطعن بالاستئناف في أحكام التحكيم في التشريع الإنجليزي.....	٧٩
الفرع الثاني: نظام الطعن بالاستئناف في أحكام التحكيم في التشريع المصري.....	٩١
المطلب الثاني: نظام الطعن بالاستئناف في أحكام التحكيم في التشريع الكويتي مقارناً بالتشريع الفرنسي...	١٠٠
الفرع الأول: الأصل المطبق في التشريعين الكويتي والفرنسي.....	١٠٠
الفرع الثاني: حالات عدم جواز الطعن بالاستئناف في أحكام التحكيم.....	١٠٥
الفرع الثالث: إجراءات الاستئناف والمحكمة المختصة بنظره في القانون الكويتي.....	١١١
الفرع الرابع: الآثار المترتبة على الطعن بالاستئناف.....	١١٨

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث: نظام الطعن بالاستئناف في أحكام التحكيم في الأنظمة الدولية.....	١٢٨
الفصل الثانى **الطعن في أحكام التحكيم بطرق الطعن غير العادية**	١٣٤
المبحث الأول: الطعن بالتماس إعادة النظر في أحكام التحكيم.	١٣٥
المطلب الأول: الطعن بالتماس إعادة النظر في أحكام التحكيم في التشريعات الوطنية والدولية والمقارنة.....	١٣٦
الفرع الأول: الطعن بالتماس إعادة النظر في التشريعات الأجنبية.....	١٣٦
الفرع الثاني: الطعن بالتماس إعادة النظر في التشريعات العربية.....	١٤٢
الفرع الثالث: الطعن بالتماس إعادة النظر في الأنظمة الدولية.	١٥٢
المطلب الثاني: حالات الطعن بالتماس إعادة النظر في أحكام التحكيم.....	١٥٦
الفرع الأول: حالات الالتماس القائمة على الغش.....	١٥٨
الفرع الثاني: حالات الالتماس القائمة على التزوير.....	١٦١
الفرع الثالث: حالات الالتماس القائمة على عدم صحة التمثيل.	١٦٢
الفرع الرابع: حالات الالتماس المتعلقة بالحكم التحكيمي.	١٦٤
المبحث الثاني: الطعن باعتراض الخارج عن الخصومة في أحكام التحكيم.....	١٦٦
المطلب الأول: موقف التشريع والفقه المقارن من اعتراض الخارج عن الخصومة في أحكام التحكيم.....	١٦٦
المطلب الثاني: شروط وأحكام اعتراض الخارج عن الخصومة في أحكام التحكيم.....	١٨٦
المبحث الثالث: الطعن بالنقض (التمييز) في أحكام التحكيم.	١٩٤

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: مدى إمكانية الطعن بالنقض (التمييز) في أحكام التحكيم.....	١٩٦
الفرع الأول: الطعن بالتمييز على حكم التحكيم الوطني ووفقاً لقانون المرافعات الكويتي رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠.	١٩٨
الفرع الثاني: الطعن بالتمييز على حكم التحكيم القضائي رقم ١١ لسنة ١٩٩٥.....	٢٠١
الفرع الثالث: حالات وأسباب الطعن بالتمييز في أحكام التحكيم القضائي.....	٢٠٧
المطلب الثاني: مدى إمكانية الطعن بالنقض (التمييز) على الحكم الصادر في دعوى بطلان أحكام التحكيم.....	٢١٢
المطلب الثالث: التقييم الفقهي حيال الطعن بطريق النقض (التمييز) في أحكام التحكيم مباشرة، وفي الحكم الصادر في دعاوي بطلانها.....	٢١٥
الباب الثاني	٢١٧
الرقابة القضائية من خلال دعوى بطلان أحكام التحكيم	
الفصل الأول	
دعوى بطلان حكم التحكيم .. ماهيتها .. طبيعتها والشروط المتصلة بها	٢٣٥
المبحث الأول: ماهية دعوى بطلان حكم التحكيم وطبيعتها.....	٢٣٥
المبحث الثاني: شروط قبول دعوى بطلان حكم التحكيم.....	٢٤٢
المطلب الأول: الشروط العامة لقبول دعوى بطلان حكم التحكيم..	٢٤٢
المطلب الثاني: الشروط الخاصة لقبول دعوى بطلان حكم التحكيم.....	٢٥٨
الفصل الثاني	٢٧٨
حالات دعوى بطلان حكم التحكيم.	

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المبحث الأول: حالات البطلان المتعلقة باتفاق التحكيم.	**٢٨٠**
المطلب الأول: حالة عدم وجود اتفاق التحكيم أو بطلانه أو قابليته للإبطال أو سقوطه بمضي مدته.....	٢٨٢
الفرع الأول: حالة عدم وجود اتفاق التحكيم.....	٢٨٢
الفرع الثاني: حالة بطلان اتفاق التحكيم أو قابليته للإبطال.....	٢٨٩
الفرع الثالث: حالة سقوط اتفاق التحكيم بانقضاء مدته.....	٢٩٧
المطلب الثاني: حالة فقد أو نقص أهلية أحد طرفي اتفاق التحكيم.....	٣٠٥
الفرع الأول: أهلية الأشخاص الطبيعية في إبرام اتفاق التحكيم.	٣٠٥
الفرع الثاني: أهلية الأشخاص الاعتبارية في إبرام اتفاق التحكيم.....	٣١٧
المطلب الثالث: حالة استبعاد القانون الذي اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع.....	٣٢٨
الفرع الأول: اتفاق الخصوم على القانون الواجب التطبيق.	٣٢٨
الفرع الثاني: دور هيئة التحكيم في تحديد القانون الواجب التطبيق.....	٣٣٨
الفرع الثالث: بطلان حكم التحكيم لاستبعاده القانون الواجب التطبيق.....	٣٤١
المطلب الرابع: حالة فصل الحكم في مسائل لم يشملها اتفاق التحكيم أو مجاوزة حدود هذا الاتفاق.....	٣٥٦
المبحث الثاني: حالات البطلان المتعلقة بخصومة التحكيم.....	**٣٧٤**
المطلب الأول: حالة الإخلال بحق أحد الخصوم في الدفاع.....	٣٧٥
المطلب الثاني: حالة تشكيل هيئة التحكيم بالمخالفة للقانون أو لاتفاق الأطراف.....	٣٩١
الفرع الأول: الشروط القانونية والاتفاقية الواجب توافرها في هيئة التحكيم.....	٣٩٥

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني: بطلان حكم التحكيم لمخالفة تشكيل هيئة التحكيم للقانون أو لاتفاق الأطراف.....	٤٠٦
المطلب الثالث: حالة وقوع بطلان في حكم التحكيم أو في الإجراءات أثر في الحكم.....	٤١٣
الفرع الأول: حالة بطلان حكم التحكيم لعيب ذاتي يشوب الحكم.....	٤١٥
الفرع الثاني: حالة بطلان إجراءات التحكيم بطلاناً أثر في الحكم.....	٤٤٨
المطلب الرابع: حالة مخالفه قاعدة من قواعد النظام العام.....	٤٥٥
الفصل الثالث	
أحكام الرقابة القضائية لدعوى بطلان حكم التحكيم وآثارها	٤٧٤
المبحث الأول: القضاء المختص بدعوى بطلان أحكام التحكيم وحدود رقابته.....	٤٧٤
المطلب الأول: المحكمة المختصة بنظر دعوى بطلان أحكام التحكيم.....	٤٧٤
المطلب الثاني: سلطات المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان وحدود رقابتها.....	٤٨١
المبحث الثاني: الآثار المترتبة على رفع دعوى البطلان والحكم الصادر فيها.....	٥٠٦
المطلب الأول: الأثر المترتب على رفع دعوى بطلان حكم التحكيم.....	٥٠٦
المطلب الثاني: الأثر المترتب على الحكم الصادر ببطلان حكم التحكيم.....	٥١٢
الفرع الأول: آثار الحكم بالبطلان من حيث حكم التحكيم وتنفيذه.....	٥١٤
الفرع الثاني: آثار الحكم بالبطلان من حيث اتفاق التحكيم.....	٥١٦

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث: الأثر المتعلق بالطعن على الحكم الصادر في دعوى البطلان.....	٥٢١
الخاتمـــــــة:.....	٥٢٩
النتائـــــج:.....	٥٣٢
التوصيـــات:.....	٥٣٦
المراجـــــع:.....	٥٤٥
الفـــهـــرس:.....	٥٧٧

ملخـــص

رسالة " الرقابة القضائية اللاحقة على أحكام التحكيم "

دراسة تطبيقية مقارنـة

الدكتور المشرف : أ.د. أحمد السيد صاوي

أستاذ قانون المرافعات وعميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة الأسبق

تتناول هذه الدراسة بالبحث إشكالية " الرقابة القضائية اللاحقة على أحكام التحكيم "، وذلك في إحدى صورها المتعلقة بمراجعة أحكام التحكيم سواء من خلال الطعن فيها بطرق الطعن المختلفة سواء العادية منها وغير العادية وذلك في الباب الأول منها، ومن خلال رفع دعوى بطلان أحكام التحكيم وذلك في الباب الثاني منها ، وذلك في ضوء اختلاف مواقف التشريعات الوطنية المقارنة لكل من إنجلترا ومصر والكويت وبعض الأنظمة الوطنية والدولية الأخرى القائمة ، مع بيان الاتجاهات الفقهية والقضائية حيال الإشكاليات التي أفرزتها التجارب العملية، والتي اتضح تباينها في اعتناق أي من هذه الطرق في مجال إصلاح أخطاء المحكمين وبيان نطاق السلطات الممنوحة لقضاء الدولة لتحقيق فاعلية الأحكام التحكيمية ، وذلك في ضوء خصوصية نظام التحكيم وفلسفته، وبحث مدى تلاؤمه مع مراجعته بذات الطرق المقررة لمراجعة الأحكام الصادرة عن قضاء الدولة ، وبمعنى آخر مدى إمكانية أن يتعايش مع إخضاع قراراته لرقابة قضاء الدولة ، وذلك في إطار من المنهج الاستقرائي التحليلي التطبيقي المقارن.

الكلمات الدالة:

-الرقابة القضائية – اللاحقة - أحكام التحكيم - رفع دعوى بطلان – طرق الطعن - أخطاء المحكمين.

الباحثة

نجـلاء أحمد الغبـص